# تطور اللغة العربية المعاصرة
# بين ضوابط القدماء وجهود المحدثين

**د/ محمد عبد الفتاح العمراوي**

**كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**
**جامعة السلطان قابوس**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مقدمة:**

هناك من ينظر إلى تطور اللغة العربية نظرة ارتياب وتوجس، فيرى أنه نوع من الانحراف اللغوي عن صيغ الفصحى وأساليبها، فهذا الفريق يرى أن السماح بتطور اللغة جيلا بعد جيل يبتعد بها عن لغة القرآن بعد عدة قرون، كما يبتعد بنا عن تراثنا العربي الذي ارتبط بالدين ارتباطا وثيقا، وقد سادت هذه النظرة لدى كثير من علمائنا وباحثينا، ومازالت تحكم تفكير كثير من الباحثين المعاصرين تجاه لغتنا العربية.

لقد جمع علماؤنا الأوائل اللغة اعتمادا على منهج دقيق، واستنبطوا من النصوص المجموعة ضوابط تحكم الكلام العربي، واستطاعت هذه الضوابط تصوير الواقع اللغوي تصويرا صادقا حتى نهاية القرن الثاني الهجري. ومنذ بداية القرن الثالث الهجري اعتمد اللغويون على النصوص التي جمعها أسلافهم، ووقفوا باللغة عند حدود مكانية وزمانية، ونظروا إلى ما جد من ظواهرها نظرة معيارية في ضوء الضوابط التي تم استنباطها، وظلت اللغة تنمو وتتطور في استعمالات الكتاب والأدباء، واللغويون لا يلتفتون إلى هذا التطور، وإذا التفتوا إليه كان ذلك في إطار ما صنفه بعضهم عن لحن العامة والخاصة، وظل الأمر هكذا حتى بدايات القرن الماضي.

ويتناول هذا البحث جانبا من الظواهر التي جدت في لغتنا العربية المعاصرة، وشاعت لدي الكتاب والأدباء، لكنها خارجة على ضوابط القدماء، وحكم عليها كثير من العلماء والباحثين باللحن ومجانبة الصواب، لأنهم لا يعترفون بتطور اللغة، وفي مقابل هذه النظرة كان لمجامع اللغة العربية رأي مختلف في تلك الظواهر، فقد أنشئت هذه المجامع للحفاظ على اللغة العربية وتنميتها وجعلها وافية بمتطلبات العصر وقادرة على التعبير عن الحضارة الحديثة، وفي ضوء هذه الأهداف نظروا إلى ما يجد في اللغة من ظواهر بكثير من التسامح والقبول، وقد جاء تناولنا لظواهر التطور اللغوي في إطار النظرتين السابقتين: ضوابط القدماء التي احتكم إليها كثير من العلماء والباحثين، وجهود المحدثين، معتمدين في جانب التطبيق على جهود أعضاء المجمع القاهري.

وقد جاء هذا البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: جاء بعنوان:" ضوابط القدماء للحفاظ على اللغة"، وتناول باختصار جهود القدماء في جمع نصوص اللغة، ملتزمين بالإطارين المكاني والزماني، واستنباطهم الضوابط من هذه النصوص.

المبحث الثاني: جاء بعنوان:" التطور اللغوي: حقيقته وموقف العلماء والباحثين منه"، وتناول حقيقة تطور اللغة العربية، وتفاوت مستوياتها في هذا التطور، وذلك من خلال آراء المحدثين، وتناول كذلك أنواع هذا التطور اللغوي.

المبحث الثالث: جاء بعنوان:" جهود المجمعيين في معالجة التطور اللغوي والتحكم فيه"، وهو المبحث الرئيس في هذا البحث، وقد تناول هذه الجهود من خلال أسس عامة انتهجها المجمع القاهري في حكمه على الظواهر التي جدت في العربية المعاصرة، وتناول البحث أربعة أسس، هي:

1- الاتساع في السماع: من خلال الاعتماد على الحديث النبوي، والأخذ عن المولدين، والأخذ عن المحدثين.

2- القياس على بعض الظواهر الشاذة.

3- التخفف من بعض الضوابط والشروط.
4- إنشاء أقيسة جديدة.
وكل أساس من هذه الأسس يندرج تحته الكثير من الظواهر التي جدت في العربية المعاصرة، ولقيت قبولا لدي المجمعيين.

وجاءت الخاتمة في نهاية البحث ملخصة أهم النتائج التي أظهرها.

## أولا: ضوابط القدماء للحفاظ على اللغة:

بذل علماء العربية جهودا كبيرة للحفاظ على لغتهم، والبداية العلمية لهذه الجهود كانت مع أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، ثم توالت أجيال من العلماء نذروا أنفسهم لخدمة هذه اللغة والحفاظ عليها.

وقد تجلت جهود العلماء الأوائل في جمع نصوص اللغة، وتصنيفها في إطار عدة علوم، توزعت على مفردات اللغة وأصواتها وصيغها وتراكيبها، وغير ذلك من علوم العربية التي تهدف إلى الحفاظ على لغة القرآن، ويهمنا هنا علوم اللغة: المعجم والأصوات والصرف والنحو، فهي علوم معيارية لا ينبغي الخروج على قواعدها، وإلا عد ذلك خروجا على العربية الصحيحة.

وفي سبيل وضع هذه العلوم المعيارية اعتمد النحاة على عدة ضوابط تحكم كلام العرب، فلا يحتج بهذا الكلام إذا خالف ما استقروا عليه من ضوابط، وأهمها وضع إطارين للزمان والمكان:

### 1- الإطار المكاني للغة:

حدد علماء العربية الأوائل عدة قبائل، لا تؤخذ اللغة إلا عنها، وراعوا في هذه القبائل نقاء اللغة وبعدها عن التأثر بلغات الأمم المجاورة، فابتعدوا عن الحواضر والقبائل التي سكنت أطراف الجزيرة العربية، وأخذوا عمن سكن بوادي الحجاز ونجد وتهامة، تلك البوادي التي وجه الخليل بن أحمد الكسائي إليها حين سأله عن مصدر علمه. ( ياقوت الحموي، معجم الأدباء169/13). ولم يكن هذا الأمر مقصورا على الخليل والكسائي، بل سبقهما الشيوخ الأوائل وتلاميذ الخليل، كأبي زيد والأصمعي. ( العمراوي، أصول النحو عند الفراء87).

ويصور الفارابي هذا الإطار في نص مشهور نقله السيوطي، يوضح فيه الأساس الذي اعتمد عليه علماء العربية في السماع عن العرب، ويحدد ست قبائل نقلوا عنهم، وهي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طيئ. (السيوطي، الاقتراح57).

### 2-الإطار الزماني للغة:

وضع علماء العربية إطارا زمنيا للأخذ عن العرب، وهو إطار غير ثابت لدى علماء اللغة الأوائل، فأبوعمرو كان لا يستشهد إلا بالشعر الجاهلي، وتلميذه الأصمعي يقول:" جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي". (ابن رشيق، العمدة57/1، والبغدادي، خزانة الأدب6/1). ويبدو أن موقف أبي عمرو أصابه شيء من التغيير في أخريات حياته، فقال عن شعر معاصريه:" لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايته".( البغدادي، خزانة الأدب6/1). ويضع أول إطار زماني للشعر فيقول:" ختم الشعر بذي الرمة(ت117هـ) والرجز برؤبة( ت145هـ ).( البغدادي، خزانة الأدب108/1). والخليل وسيبويه كلاهما كان يأخذ عن الأعراب والشعراء مباشرة، فالإطار الزماني لديهما لم يقف على ما حدده أبو عمرو بن العلاء( ت150 هـ). ويأتي الأصمعي( ت 216هـ) فيختم الشعر بابن هرمة (ت176هـ) ويجعله آخر الشعراء الذين يحتج بهم. (ابن قتيبة، الشعر والشعراء 753/2، والسيوطي، الاقتراح70). ويستمر بعض العلماء في الأخذ عمن يثقون به من الأعراب، لكنه روايات قليلة لا تسهم بشكل ملحوظ في بناء القواعد ومتن اللغة، إلى أن يأتي ابن جني( ت 392هـ) ليعلن أن البوادي العربية أصابها ما أصاب الحواضر من فساد الألسنة، وبذلك يتوقف الأخذ عن العرب.(ابن جني، الخصائص 5/2).

والبغدادي يقسم الشعراء من حيث الاحتجاج إلى طبقات أربع:

1- طبقة الجاهليين.

2- طبقة المخضرمين الذين عاصروا الجاهلية والإسلام.

3- طبقة الإسلاميين، وتنتهي بابن هرمة.
4- طبقة المولدين

ويعلق البغدادي على هذا التقسيم فيقول:" فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أما الطبقة الرابعة فقد أجمع العلماء على عدم الاحتجاج بها". ( البغدادي، خزانة الأدب6/1).

وإذا كان الإطار الزماني في أقوال العلماء يدور حول الشعر فإنه يجري على النثر أيضا، وقد ارتضى العلماء والباحثون هذا التحديد الزماني من حيث تصويره لما قام به علماء العربية، فمسموعاتهم ومروياتهم - من خلال مؤلفاتهم- لا تتجاوز هذا التحديد الزماني غالبا، وكذلك لا تتجاوز الإطار المكاني، وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك. (العمراوي، أصول النحو عند الفراء88- 89، و94-98).

ويمكن القول إن علماء العربية وضعوا عدة ضوابط كلية للغة التي تستنبط منها القواعد، وأهم هذه الضوابط الإطاران الزماني والمكاني، أما الضوابط الجزئية فتتمثل في القواعد التي استنبطوها، وكانت تصور الواقع اللغوي تصويرا صادقا حتى نهاية القرن الثاني الهجري. ومع بداية القرن الثالث الهجري صارت قواعد ثابتة لا تتغير- في نظر اللغويين – بتغير الزمان والمكان، لذلك لم يهتموا بالظواهر الطارئة على الفصحى، ولم تتسع لها القواعد، التي وضعها العلماء الأوائل، فهي معيارية، ما وافقها فهو الصواب، وما جاوزها فقد جاوز الصواب.

## ثانيا: التطور اللغوي: حقيقته، وموقف العلماء والباحثين منه:

اللغة العربية شأنها شأن جميع اللغات لا تثبت على حال واحدة، فهي تتطور ما دامت لغة حية، وما دامت تتداول بين أبنائها، فهي "تخضع لم يخضع له الكائن الحي من نشأة ونمو وتطور، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه، ومن عاداته وتقاليده، وتتطور بتطور هذا المجتمع، فترقى برقيه، وتنحط بانحطاطه". (رمضان عبد التواب، التطور اللغوي5، وعبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي29).

إن التطور اللغوي هو التغير الذي يطرأ على اللغة في مختلف مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية، ومستويات اللغة ليست سواء في قبول التطور وسرعته، " فقد يبدو التطور بطيئا في بعض الأحايين، فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها – معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة، فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين، لتكشف لنا الأمر عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة". ( أولمان، دور الكلمة في اللغة156).

واللغات ليست سواء في تطورها، فمنها ما يخضع لسنة التطور دون قيود تحد من سرعته، ومنها ما يسير ببطء في تطوره، ولغتنا العربية تتطور كغيرها من اللغات، فهي ليست بدعا في هذا الأمر، لكنه تطور بطيء يتجلى أكثر في مستوى المفردات، أما الصيغ والتراكيب فهي أكثر ثباتا، ويرجع هذا الثبات إلى ارتباط اللغة وعلومها بالقرآن الكريم، وقد تكفل الله بحفظ كتابه، فهو يتلى على مسامع أبناء العربية ليل نهار، وعلومه تمثل زادا ثقافيا يشكل هوية هذه الشعوب العربية، يقول الدكتور إبراهيم أنيس:" إن تدوين تلك العلوم في كل نواحي الثقافة قد حد من تطور تلك اللغة وتغيرها، وجعل منها أداة مشتركة بين بلاد العرب، وقد سلمت من طفرات التطور والتغير؛ لأن الأثار الأدبية التي سجلت بها في العصور الأولى من الإسلام قد ظلت بمثابة الحراس عليها، اتخذتها كل العصور مثلها العليا، يهدف إلى احتذائها كل متعلم (ابراهيم أنيس، في اللهجات العربية27). ويقول الدكتور السعران:" إن التغيرات التي أصابت الكلام العربي لم تصب أصول التركيب اللغوي في كثير" ( السعران، علم اللغة 40).

أما الجانب الصوتي فهو أكثر ثباتا وبعدا عن التطور" فالنظام الصوتي يستقر منذ الطفولة ويستمر طول الحياة، فالإنسان يحتفظ حتى آخر حياته بمجموعة الحركات التي تعودت عليها أعضاؤه الصوتية منذ طفولته" ( فندريس، اللغة246).

هناك من ينظر إلى تطور اللغة العربية نظرة ارتياب وتوجس، فيرى أنه نوع من الانحراف اللغوي عن صيغ الفصحى وأساليبها، فهذا الفريق يرى أن السماح بتطور اللغة جيلا بعد جيل يبتعد بها عن لغة القرآن بعد عدة قرون، كما يبتعد بنا عن تراثنا العربي الذي ارتبط بالدين ارتباطا وثيقا، وقد سادت هذه النظرة لدى كثير من علمائنا وباحثينا، ومازالت تحكم تفكير كثير منا تجاه لغتنا العربية.

إن اللغة العربية اختصت دون غيرها بنوعين من التطور:

الأول: تطور سريع لا قيود تحكمه، وقد لحق باللهجات في أقطارنا العربية، وهذا النوع لا شأن لنا به في هذا الموضوع.

الثاني: تطور بطيء له قيود تحكمه، وهو ما يحدث في لغتنا الفصحى التي نطلق عليها الآن'' العربية المعاصرة''، وهذا النوع من التطور هو الذي نتحدث عنه في هذا الموضوع .

ويمكن القول بوجود نوع ثالث وهو في حقيقته" تطوير" يقوم به المجمعيون، يتحكمون به في ظواهر اللغة، ويبدو هذا النوع في كثير من قراراتهم التي تهدف إلى إحداث أقيسة جديدة في اللغة، أو توسيع أقيسة قديمة، أو إجازة أساليب خرجت على ضوابط القدماء. ومن الواضح أن التحكم في ظواهر اللغة أمر مرفوض في نظر الوصفيين، لكنه أمر واقع في كل أعمال المجامع اللغوية، وقد وصل الأمر إلى أبعد من ذلك، إذ تم التحكم في بعض اللغات وتغيير مسارها، وأوضح مثال على ذلك اللغة العبرية التي بعثت إلى الحياة بعد موتها، وكذلك اللغات الهنجارية والنرويجية والآستونية.( العمراوي،الوصفيون ومعيارية النحو العربي142، ونهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى15).

واللغة الفصحى أو فصحى التراث هي الأصل والنموذج في حديثنا عن التطور، والعربية المعاصرة التي هي لغة الكتابة والأدب والصحافة والاستعمال الرسمي في أقطارنا العربية هي الصورة الجديدة التي أصابها التطور، أما الحكم على ما حدث في ظواهر اللغة وكذلك الحكم بالقبول والرفض فسوف نحتكم فيه إلى الضوابط التي وضعها علماء العربية وإلى ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ لأنه وجه جانبًا كبيرا من اهتماماته لما طرأ على اللغة المعاصرة من تطور في أصولها وألفاظها وتراكيبها .

وقد ارتضى علماء العربية المتأخرون منهج القدماء، وارتضوا ما جمعوه من نصوص، وتوقفوا عند الحدود الزمانية والمكانية التي حددها أسلافهم ، ولم يقبلوا ما جد في اللغة من ظواهر، لكنهم سجلوا جانبًا منه في مؤلفاتهم التي تتناول الانحراف ورأوا أن كل ما جاء بعد عصر الاستشهاد لا يحتج به ، فأسقطوا الاحتجاج بشعراء كبار مثل أبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي والمعري وغيرهم.

كان علماء العربية حريصين علي لغتهم، لغة القرآن، وقد كانت لديهم مادة لغوية ضخمة موثقة رأوا أنها تغنيهم عن لغة معاصريهم الذين عاشوا في عصر سادت فيه العجمة وفشا فيه اللحن، كما أنهم وجدوا اللغة قادرة علي التعبير عن متطلبات عصرهم؛ فامتنعوا عن الأخذ، لكن الزمان يتغير واللغة تتطور، والأمة تضعف ويدب فيها الوهن ، وتشهد الأمم من حولنا تقدمًا مذهلا ، ويجد العرب أنفسهم قد تخلفوا عن ركب الحضارة .

وحين أفاقت الأمة وأرادت أن تنهض وجدت لغتها عاجزة عن التعبير عن الحضارة الحديثة، لأن اللغة ظلت ما يقرب من عشرة قرون لا يسمح القائمون عليها بالزيادة في مفرداتها

وصيغها وتراكيبها، ونسوق هنا مثالين لهذا العجز الذي أحسه المهتمون بهذه اللغة في بدايات القرن الماضي :

1- إذا نظرنا في لغة الصحافة في بدايات القرن الماضي ( صحيفة الأهرام المصرية مثلا)نجد ألفاظا مثل :الكتبخانة – الإستبالية – الخوجة – الوابور– والأنتيكخانة، فهذه الألفاظ يقابلها بالترتيب : دار الكتب – المستشفى – المدرس – القطار- المتحف. والمجموعة الأولى ظلت فترة من الزمن لا يقابلها لفظ عربي ، وهذا دليل عجز ، بل قبلت اللغة أكثرها كما هو دون إخضاعه لأوزان العربية وضوابطها ، وهذا عجز أكبر، وهو يرجع إلى القائمين على اللغة وإلى الأمة التي تتحدث بها ، لكنه في النهاية يتمكن من اللغة ويبدو مظهرا من مظاهرها .
2- في محاضرة للأستاذ أحمد حسن الزيات أمام أعضاء مجمع اللغة العربية نادى بإطلاق السماع من قيد الزمان والمكان ، وإطلاق القياس ثم قال : "إذا أقررتم هذا الاقتراح دفعتم معرة العدم والعقم عن هذه اللغة الكريمة التي سمعناها في العصر الجاهلي تصف ناقة طرفة فتسمى أعضاءها عضوًا عضوًا في أربعة وثلاثين بيتًا من معلقته ،نراها في القرن العشرين تقف أمام سيارة فورد بكماء ،تشير ولا تسمي ، وتجمجم ولا تبين" .وكان هذا هو شأن اللغة تجاه متطلبات الحياة والحضارة الحديثة .

وقد أدرك المهتمون بهذه اللغة أن الحل يكمن في إنشاء مؤسسات لغوية تقوم على أمرها وتجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، وقادرة على التعبير عن حاجات المجتمع، وتطوعها وتنقيها مما شابها،وكانت البداية في المجمع العلمي السوري 1918 م ،ثم مجمع اللغة العربية بمصر 1932م،ثم مجامع أخرى في عدة أقطار عربية.

إن الناظر في كتب اللحن منذ "لحن العامة " للكسائي (ت186هـ) إلي الآن يدرك ماحدث للعربية من تطور على مدى عصورها ، وقد انقسم العلماء إزاء هذا التطورإلي فريقين :

الأول:يحكم المعايير اللغوية التي استقر عليها جمهور العلماء القدامى، فيحكم على هذا التطور بالانحراف، وهذا ما انتهجه علماء العربية وكثير من الباحثين المحدثين .

الثاني: يوسع من تلك المعايير فيجيز من هذا التطور ما شاع ووافق سماعًا مطردًا أوشاذًا، أو ما وافق رأي أحد العلماء، أو ما شاع استعماله في اللغة المعاصرة من الألفاظ والأساليب والصيغ ولا وجود له في المسموع المعتد به لدي القدماء، بل يتسامح أكثر من ذلك في صياغة المصطلحات وفي اللغة العلمية وهذا ما انتهجته مجامع اللغة .

## ثالثا: جهود المجمعيين في معالجة التطور اللغوي والتحكم فيه:

سوف نعطي بعض النماذج لهذا التطور لكن من خلال أسس عامة انتهجها مجمع اللغة العربية في القاهرة في حكمه على ما شاع من الظواهر الجديدة في العربية المعاصرة الفصيحة، وننبه هنا إلى نقطة مهمة ،وهي أن مجمع اللغة عندما يجيز هذه الظواهر التي كانت معايير القدماء لا تقبلها فإنه ينص كثيرًا على أن الأفصح هو ما

وافق الضوابط ،وأن الآخر مقبول لشيوعه أو للحاجة إليه ولوجود بعض المسوغات التى تدعمه، وعلى من يتحرى الفصاحة أن يلتزم الأفصح .

**أولا : الاتساع في السماع**:

ونركز على ثلاثة مظاهر للاتساع في السماع، وهي:

**أ- الاعتماد على الحديث النبوى:**

لم يعتمد النحاة واللغويون على الحديث النبوي اعتمادهم على المصادر اللغوية الأخرى لأسباب لا مجال لذكرها هنا ، وهناك عدد من الظواهر التي شاعت في اللغة المعاصرة ورفضها كثير من العلماء والباحثين ، ولها وجود في الحديث النبوي ، لذلك أصدر المجمع قرارًا يجيز الاستشهاد بلغة الحديث النبوي ووضع الضوابط للأخذ بهذا المصدر المهم،(مجموعة القررات العلمية في خمسين عاما 23) ومن أمثلة هذه الظواهر:

1- دخول "أل" على العدد المضاف دون المضاف إليه:

مثل : الخمسة كتب ، والألف ريال ، والمائة طالب ، فجمهور النحاة لا يجيز الأساليب السابقة ؛ لأن أداة التعريف يجب دخولها على المضاف إليه لا المضاف ، فهذا ما ورد به السماع المطرد عن العرب لكن العربية المعاصرة لم تألف إلا الأسلوب الأول ، وقد أجاز المجمع هذا الأسلوب اعتمادًا على وروده في موضعين في الحديث النبوي في. ( في أصول اللغة 2\182-186).

2- حذف"أن" المصدرية قبل المضارع:

فجمهور النحاة لا يجيز هذه الظاهرة ويحكم على ما ورد منها في السماع بالشذوذ ، وما يرد منها في كلام المولدين والمحدثين يعد خطأ ، لذلك حكموا بالخطأ على قول الشاعر محمود أبو الوفا:

أريد أضحك للدنيا فيمنعني  أن عاقبتني على بعض ابتساماتي

وقد أجاز المجمع ما ورد من هذه الظاهرة في اللغة المعاصرة وقد احتج لقراره بسبعة أحاديث نبوية ( في أصول اللغة 63/4) .

**ب- الأخذ عن المولدين:**

والمولدون هنا هم القدماء الذين جاءوا بعد عصر الاستشهاد، قد أجاز المجمع هذا الأخذ بهدف تسويغ كثير من الظواهر الشائعة في اللغة العربية المعاصرة مما حكم عليه العلماء بالخطأ لمخالفة الضوابط، ومن هذه الظواهر:

1- وقوع ضمير الفصل بين "ما" أو "من " الاستفهاميتين والمستفهم عنه مثل قولهم : ما هي الأسباب ؟ ما هو رأيك؟ من هو الشاعر ؟ فمثل هذه الأساليب مخالف للسماع المطرد ومخالف لضوابط ضمير الفصل ، لكنها شائعة في لغتنا المعاصرة، وقد أجازها مجمع اللغة ، ومما سوغ إجازتها ورودها في اللغة بعد عصر الاستشهاد مثل قول المعري ملغزًا في "كاد":

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة  جرت في لساني جرهم وثمود

إذا استعملت قي صورة الجحد أثبتت  وإن أثبتت قامت مقام جحود

**(الألفاظ والأساليب2\181-194)**

2- تقديم "نفس" على ما هو في معنى المؤكد مثل : فعلت نفس الشيء ، ودرست في نفس الكلية . فهذا الأسلوب لا يجيزه كثير من العلماء والباحثين ويرون أن الصواب تأخير " نفس " لتكون توكيدًا وقد أجازه المجمع اعتمادًا على وروده في كتابات العلماء قديمًا ممن لا يحتج بلغتهم ، كسيبويه والجاحظ وابن جني .

**ج - الأخذ عن المحدثين:**

والمحدثون هم من استعملوا اللغة في العصر الحديث، ومعنى ذلك أن ينظر في لغة المحدثين بحثا عن الظواهر الشائعة فيها، لتدرس ويحكم عليها ، والذي يدرس ويحكم هو المجمع . كذلك تجمع الألفاظ الاصطلاحية في لغة الطوائف المختلفة في المجتمع مثل النجارين والحدادين والبنائين والتجار، لأن لغتنا ظلت أكثر من عشرة قرون تهمل هذا الجانب على مستوى الألفاظ والصيغ، وقد أخرج المجمع في هذا الإطار "معجم ألفاظ الحضارة "، ونقف هنا أمام ظاهرتين شائعتين في لغة المحدثين ولا ورود لهما في مصادر السماع .

1- الاستعمال المحدث لـ"حتى " في مثل :

لم أقرأ حتى الصحيفة – ما زارني حتى المقربون

فهذا الأسلوب لا نعهده في الصور التي تأتي عليها حتى ، فما بعدها معمول لما قبلها : فاعلا أو مفعولا ، والأداة تبدو زائدةً ، لكنها تفيد الغاية ، وقد أقر المجمع هذا الأسلوب على تقدير " حتى " عاطفة وقد حذف المعطوف عليه، وحذف المعطوف عليه شاذ عند النحاة ولا يقاس عليه ، لكن شيوع الأسلوب وإمكانية التأويل وراء قبوله .

2- مخالفة ظاهرة التعدي واللزوم في كثير من الأساليب المعاصرة ، فالقارئ لكتب اللحن قديمًا وحديثًا يجد كثيرا من الأساليب يحكم عليها بالخطأ لتجاوزها ضوابط التعدي واللزوم ، وقد أجاز المجمع كثيرا من هذه الأساليب بناء على قرار أخذه في الدورة الأولى من دورات انعقاده سنة 1934م يجعل التضمين قياسيًا ، ومن أمثلة ذلك :

- قولهم : أسفر التحقيق عن كذا وكذا ، ففي هذا الأسلوب جاء الفعل متعديًا لمفعوله بحرف الجر "عن " وأصل استعماله أن يكون لازمًا مثل : أسفر الصبح وأسفر الوجه أي : وضح وبان ، وقد أجاز المجمع هذا الأسلوب على أن الفعل " أسفر " تضمن معنى الفعل كشف، واستعمل استعماله ( الألفاظ والأساليب 136/3).
- قولهم : قبل فلان بالأمر ، فقد جاء الفعل مخالفًا أصل استعماله فالأصل أن يتعدى بنفسه فيقال قبل فلان الأمر ، لكن المجمع أجازه على أنه تضمن معنى رضي . ( الألفاظ والأساليب 85/1).

**ثانيًا : القياس على الظواهر الشاذة :**

كثير من الظواهر التي تشيع في العربية المعاصرة تعد انحرافًا عن الأصل المطرد، وفي الوقت نفسه تأتي موافقة لأنماط شاذة في السماع ، رفض النحاة القياس عليها ، لذلك رأى المجمع جواز الأخذ بالشاذ والقياس عليه في سبيل تسويغ هذه الظواهر الشائعة وحجته في ذلك أن هذا الشاذ جزء أصيل من اللغة ولا ينافي الفصاحة فهو ينتمي إلى نصوص القرآن وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب .

فالقياس علي الشاذ لم يكن مقبولا عند النحاة العرب ، وإذا كان الكوفيون قد شاع اتهامهم بالقياس علي الشاذ، فإن هذا الأمر لا يعد منهجا لهم ، فالأصل عندهم هو القياس علي الظواهر المطردة ، تماما كما يفعل البصريون ، غير أنهم يهتمون بالظواهر الشاذة فيروونها ويوجهونها وقد يقبلون القياس علي بعضها أحيانا.( العمراوي، أصول النحو165).

ونستطيع القول بأن القياس علي الشاذ يعد أصلا من الأصول التي اعتمد عليها المجمع في دراسة الصيغ والأساليب التي تعرض عليه مما يشيع في العربية المعاصرة ، والأمثلة كثيرة، ونسوق بعضا منها :

أ- أجاز المجمع استعمال " أي " في أساليب شاعت في العربية المعاصرة مثل قولهم اشتر أي كتاب ( مضافة لنكرة ) واشتر أي الكتب ( مضافة لمعرفة ) ولا تبال أي تهديد (مضافة إلي مصدر). وهذا الأسلوب لم يرد علي ما اطرد من استعمالات " أي " ، فقد تحدث النحاة عن أنواع خمسة لهذا الاسم( في أصول اللغة2/199-210)، ولم تأت في الأساليب المذكورة علي واحد منها ، وقد ارتضت لجنة الأصول أن تكون " أي " في تلك الأساليب نعتا لمنعوت محذوف ، وهنا يبدو شذود ما ورد من أساليب فيما يأتي :

1- "أي" التي تقع نعتا لا يحذف منعوتها بل يجب ذكره مثل قوله الشاعر :

دعوت امرأ أي امرئ فأجانبي فكنت وإياه ملاذا وموئلا .

وقد صرح النحاة بأن حذف المنعوت معها شاذ لا يقاس عليه ، وقد أورد أقوال النحاة الأستاذان عطية الصوالحي وعباس حسن في بحثيهما حول هذا الموضوع ، كما أوردا ما سمع من شواهد شاذة علي هذا الحذف.

2- " أي " التي تقع نعتا تدل علي كمال الصفة وتمامها ، وهي في الأساليب المذكورة لا تدل علي هذا المعني ،وإنما تدل علي الإبهام والتعميم ، وكذلك وجهها أعضاء اللجنة .

3- " أي " التي تقع نعتا ، وتدل علي كمال الصفة يكون منعوتها نكرة ، وتضاف إلي نكرة وقد وردت في بعض الأساليب المعاصرة مضافة إلي معرفة .

هذا هو وجه الشذوذ في الأساليب السابقة ، ومما ورد من آراء أعضاء اللجنة في جواز هذه الأساليب أن " ورود هذا التعبير في بيت من الشعر وفقرة من النثر كاف للاحتجاج له " وأن "أي" في الأساليب المذكورة إذا كانت خارجة في دلالتها علي معني كمال الصفة وتمامها الذي يثبت لها عندما تكون نعتا، فإنه لا مانع من أن نضيف إلي معاني "أي" التي ذكرها النحاة معني سادسا هو الإبهام ".( السابق2/198).

ب- أجاز المجمع استعمال "سواء" مع "أم" ومع "أو" بالهمزة وبغيرها ، ونص القرار : " يجوز استعمال أم " مع الهمزة وبغيرها ، وفاقا لما قرره جمهور النحاة ، واستعمال " أو " مع الهمزة وبغيرها كذلك ، علي نحو التعبيرات الآتية: سواء علي أحضرت أم غبت – سواء علي حضرت أم غبت - سواء علي أحضرت أو غبت – سواء علي حضرت أو غبت. والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب سواء.(السابق1/227).

وقد ذكر القرار تعبيرات أربعة، الأول والثاني لا خلاف في جوازهما ، أما الثالث والرابع فلم يردا إلا في بعض الشواهد الشاذة، وهي ثلاثة شواهد :

- القراءة : " سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم " وهي الشاهد الوحيد للأسلوب الثالث .
- القراءة : " سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم "
- قول الشاعر :

ولست أبالي بعد آل مطرف حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

(ابن هشام، مغني اللبيب1/43،الإسترآبادي، رضي الدين، شرح الكافية2/376، وعباس حسن، النحو الوافي3/587).

وقد اختلف النحاة في جواز الأسلوب الأخير، أما الأسلوب الثالث الذي تأتي فيه الهمزة بعد سواء وتحل أو " محل "أم " فيكاد النحاة يجمعون علي عدم جوازه، لكن المجمع أجازه لكثرة شيوعه في العربية المعاصرة، وتجدر الإشارة إلي أن العبارة الأخيرة من القرار"والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب سواء " هذه العبارة أضافها أعضاء المؤتمر حين عرض عليهم قرار لجنة الأصول.

ج- أجيزت صياغة " فَعُول " من الفعل اللازم للدلالة علي المبالغة أو الصفة المشبهة . والشائع عند النحاة منع مجيء صيغ المبالغة من اللازم ، وكذلك يمتنع مجيء وزن " فعول " صفة مشبهة من الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها ، وقد قيد المجلس قرار لجنة الأصول بقياسية هذه الصيغة بالحاجة.( في أصول اللغة3/2).

وقيمة هذا القرار تكمن في فتح الباب لصيغ مسموعة كان يحكم عليها بالشذوذ ، ولا تبين دلالتها بوضوح مثل : أثوم وخشوع وسبوح وسكوت وشرود ونفور ونحوها ، وقد ربط القرار نوع الصيغة بمقامات الكلام ، فإذا دلت علي الثبوت والدوام والاستمرار فهي صفة مشبهة، وإذا دلت علي المبالغة والكثرة فهي للمبالغة ، والقرار كذلك يفتح المجال للصوغ علي هذا الوزن عند الحاجة، والحاجة يقدرها المجمعيون.

د- أجيز إلحاق المد الأصلي في صيغة " مفاعل " بالمد الزائد في صيغة " فعائل " وعلي هذا يجوز في عين مفاعل قلبها همزة ، سواء أكان أصلها واوا أم ياء فيقال : مكايد ومكائد ، ومغاور ومغائر.( السابق 226/1). فالنحاة يشترطون في الحرف الذي يقلب همزة بعد ألف فعائل أن يكون مدة زائدة في المفرد مثل : رسالة وصحيفة وعجوز ، فتجمع قياسا ، رسائل وصحائف وعجائز ، أما نحو : مصائب ومعائش، فهو شاذ لا يقاس عليه، بل إن كثيرا من النحاة خطأ نافعا – وهو أحد القراء السبعة- في قراءته " وجعلنا لكم فيها معائش " (الأعراف 10 ، وقرأ الجمهور بالياء ، وقرأ بالهمز الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر، والمبرد يصف القراءة بالغلط ، ويتهم نافعا بأنه لا علم له بالعربية، وممن خطأ القراءة كذلك الزجاج والمازني، انظر: أبا حيان، البحر المحيط 271/4، والمبرد، المقتضب 261/1) والاتساع في هذه القاعدة يزيل الشذوذ والخطأ فيما سمع نحو: مصائب ومعائش، ويجيز ما يسمع ويشيع في اللغة المعاصرة نحو: مصائر ومكائد ومنائر.

ونجمل هنا بعض المواضع التي تم فيها القياس علي الشاذ بهدف الاتساع وتنمية اللغة وتيسيرها:

1- جواز الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، ومن الأسماء المعربة، والنحاة كانوا يقصرون هذا الأمر علي السماع ، وقد وضع المجمع ضوابط لهذا الاشتقاق وبناء علي هذا القرار نقول : قَطَنتُ الأرض ، وعَوْلَم ، وأَسْلَم المصارف، وكَهْرب وبَسْتر وبَلْوَر ونحو ذلك.( في أصول اللغة252/1،62).

2- جواز إضافة حيث إلي الاسم المفرد، وهذه الظاهرة تشيع كثيرا في اللغة المعاصرة، وشواهدها قليلة شاذة. ( السابق 34/4).

3- جواز دخول " قد " علي المضارع المنفي بـ" لا " مثل : قد لا يكون ، وقد لا يحدث ونحو ذلك ، فمثل هذه الأساليب شاذة في السماع ولا يجوز القياس عليها عند النحاة لكنها ظاهرة شائعة في اللغة المعاصرة. (في الألفاظ والأساليب1/1).

4- جواز لحوق تاء التأنيث بفعول بمعني فاعل مثل : صبور – عجول – كتوم ، وكذلك صيغة " فاعل " المختصة بالمؤنث مثل : حائض وكاعب وناهد . وقد أجاز المجمع

هذا الأمر في الصيغ الأخرى الدالة علي المؤنث ولا تلحقها التاء في السماع، والهدف من هذا الأمر التيسير ومنع اللبس وطرد تأنيث الصفات علي وتيرة واحدة.( السابق 74/1، 106).

5- جواز إثبات الياء في المنقوص المجرد من "أل " والإضافة ، في حالتي الرفع والجر عند الحاجة فالأصل في هذه الحالة حذف ياء المنقوص ، وإثباتها شاذ لا يقاس عليه، وقيد الحاجة في القرار يقصد به ربط القرار بصياغة المصطلحات العلمية والفنية مثل : منحني ، ومتوازي ، ومتساوي ومثل ذلك ، ولا شك أن حذف الياء في المصطلحات المذكورة ونحوها قد يحدث لبسا وإخلالا بالصيغة . ( السابق273/4،252).

6- جواز بقاء الهمزة في نحو صفراء عند النسب فيقال : صفرائي وصفراوي وذلك عند الحاجة العلمية ، فالقياس في مثل هذه الصيغة وجوب قلب الهمزة واوا وما جاء مخالفا ذلك شاذ لا يقاس عليه عند النحاة لكن المجمع أقر هذا الاتساع في الصيغة المذكورة للتفرقة بين النسب إلي الاسم والصفة ، فإذا كانت الصيغة اسما كالعصارة التي يفرزها الكبد فإن النسب إليها يكون علي لفظها ( صفرائي ). (السابق 221/2).

## 3- التخفف من بعض الضوابط والشروط :

كثيرا ما نجد القواعد النحوية ترتبط فيها الأحكام بضوابط وشروط، فلا يتحقق الحكم إلا بتوافرها، فإذا ما تخلف أحدها تخلف الحكم، وكثيرا ما نجد هذه الضوابط موضعا للشذوذ ومجالا للخلاف بين النحاة، ونسوق هنا بعض المواضع لهذا النوع من الاتساع.

أ-جواز التخفف من أكثر شروط اسم التفضيل:

اختلف النحاة في كثير من شروط اسم التفضيل لوجود أمثلة ليست بالقليلة تخرج علي الشروط ، واسم التفضيل من الصيغ التي يكثر استعمالها في اللغة المعاصرة ، وما ورد خارجا علي هذه الضوابط صار مألوفا كثير الاستعمال مثل : أشهر ، وأجدر، وأقمن ، وأشبه ، وأبيض من، وأسود من، ونحو ذلك ، وقد رأي المجمع أن من التيسير التخفف من كثير من الشروط التي كانت موضع خلاف بين النحاة ، ومما ورد في القرار : " اختلاف النحاة في بعض الشروط لصوغ أفعل التفضيل يتيح للجنة أن تقرر ما يأتي :

أ-التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثي، وفاقا لسيبويه والأخفش، وتشترط اللجنة لجواز ذلك أمن اللبس.

ب- التخفف من شرط البناء للمعلوم ، أخذا بقول أب مالك في صوغه من المبني للمجهول إذا أمن اللبس .

جـ- التخفف من شرط كون الفعل تاما، أخذا بقول الكوفيين في صوغ التعجب من الناقص.

د- التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه علي أفعل فعلاء وهو ما يكون في الألوان والعيوب، أخذا بقول الكوفيين والكسائي والأخفش.

هـ- التخفف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه، لأن من النحاة من تركه ، ومن ذكره لم يورد له إلا مثالا واحدا .

وبذلك يتم التخفف من أكثر الشروط ، فلا يبقي منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو :

أ- أن يكون فعلا ثلاثي الأصول ، مجردا أو مزيدا .

ب- أن يقبل التفاضل.

ج- أن يكون متصرفا. ( في أصول اللغة1/121-122).

بل إن المجمع تجاوز في شرط أن يؤخذ من فعل، وذلك حين أجاز في قرارين آخرين تكملة مادة لغوية وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وعلي هذا الأساس يجوز صوغ التفضيل من كلمة " قطن " فيقال: هذه الأرض أقطن من غيرها ويجوز في مجال العلوم أن يقال: أكلس، وأحجر، وأحجم، وأخرط، وأعصب.

ولا شك أن في هذا القرار توسعة كبيرة وإصلاحا لبعض الخلل في ضوابط صوغ اسم التفضيل.

ب- جواز التخفف من شروط صوغ اسم الآلة:

لم يتوسع النحاة القدماء في معالجة اسم الآلة، فلم يهتموا بحصر أوزانها وبيان القياسي منها والسماعي، وعذرهم أن الآلات وأسباب الحياة لم تكن قد كثرت وتضاعفت كما تضاعفت في عصرنا " والنحاة قديما اختلفوا في قياسية ثلاث صيغ لاسم الآلة ،هي : مَفْعَل، ومَفْعَلة، ومِفْعال، وقد أصدر المجمع قرارا في دورته الأولي يجعل هذه الصيغ قياسية، وفي الدورة العشرين أضاف المجمع صيغة رابعة للآلة وهي فعّالة، وفي الدورة التاسعة والعشرين أضاف ثلاث صيغ أخرى ، هي : فِعَال ، وفاعلة، وفاعول لتصير الصيغ القياسية لاسم الآلة سبعا. (السابق 2/42-49، ومجموعة القرارات العلمية78).

ويفهم من كلام النحاة أن اسم الآلة يصاغ بشروط ثلاثة هي: أن يصاغ من الفعل، الثلاثي، المتعدي، وقد تجاوز المجمع عن الشرط الثالث، فأجاز أن يصاغ من اللازم، وشرط الفعل لا وجود له أيضا في إطار ما ذكرناه قبل من قرار جواز الاشتقاق من أسماء الأجناس، وبذلك لا يبقي إلا اشتراط الأخذ مما أصله ثلاثي.

ج- جواز جمع "فاعل" للمذكر العاقل علي "فواعل":

نحو: باسل وبواسل: فالنحاة يشترطون فيما يجمع هذا الجمع أن يكون اسما، أو صفة لمؤنث، أو صفة لمذكر غير عاقل، أما إذا كان صفة لمذكر عاقل فلا يجمع علي الوزن المذكور، وما سمع مخالفا ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، وقد جمع الأستاذ علي السباعي عضو لجنة الأصول الشواهد التي عدها النحاة شاذة، ويجمع فيها " فاعل" للمذكر العاقل علي فواعل فبلغت اثنين وثلاثين شاهدا. والقرار أزال كل ما اشترطه النحاة اعتمادا علي شيوع هذا الجمع دون قيود في اللغة المعاصرة، واعتمادا علي كثرة ما عده النحاة شاذا في السماع. ( في أصول اللغة2/38، ومجموعة القرارات76).

د- جواز جمع "مفعول" علي "مفاعيل" مطلقا:

فقد اشترط النحاة في هذا النوع أن يكون اسما أو مصدرا، أما إذا كان وصفا فسبيله أن يجمع جمعا سالما وعدوا ما سمع مخالفا ذلك شاذا لا يقاس عليه، لذلك شاع في كتب الأخطاء الشائعة تخطيء نحو: مفاعيل ومضامين ومحاصيل، إذ يرون أن الصواب مفعولات، ومضمونات، ومحصولات، والمجمع في إطلاق القياس في هذا النوع من الجموع يفتح مجالا كبيرا للتيسير، يوضحه الأستاذ علي السباعي في خاتمة بحثه عن هذا الموضوع فيقول " ولا تحرج أن نقول : مواضيع الإنشاء ، ومشاريع القراء ، ومكاتيب الدواوين ، ومطاليب الطلاب ... ولا أن تقول: مباطين . لمرضي البطن، ومطاحيل: لمرضي الطحال، ومفائيد، لمرضي الفؤاد ، ومثانين : لمرضي المثانة ..( في أصول اللغة3/38).

## 4- إنشاء أقيسة جديدة :

وهذه الأقيسة الجديدة قد تعتمد علي سماع وارد عن العرب، لكن علماء العربية لم يتطرقوا إلي الحكم عليها بقياس أو سماع ، ومن أمثلة ذلك :

أ- قياسية " فُعَالة " للدلالة علي نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها :

" درس المجمع صيغة فُعالة للدلالة علي نفاية الشيء وبقاياه وما تناثر منه ، وتأسيسا علي ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأخرى من عشرات الألفاظ علي هذه الصيغة بهذه المعاني .. يجيز المجمع ما ينشأ من كلمات علي صيغة فعالة بهذه المعاني، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أو في ألفاظ الحضارة. فقرار المجمع اعتمد علي الحاجة إلي هذه الصيغة لتعبر عن المعاني المذكورة ، وقد استند هذا القرار علي ورود الصيغة بكثرة في كتب اللغة دالة علي المعاني التي يحتاج التعبير عنها في اللغة المعاصرة ، فقد جمع الدكتور أحمد الحوفي سبعين كلمة يرتبط فيها الوزن المذكور بالدلالة علي بقايا الأشياء ونفاياتها وتناثرها ، كما قدم الدكتور محمد مهدي علام اثنتين وثلاثين كلمة ، يتكرر ثمان منها مع ما جمعه الدكتور الحوفي، ومع كثرة هذه الصيغ لم يتحدث القدماء عن قياسية الصيغة أو سماعيتها، لأن الحاجة لم تكن تدعو إلي هذا الأمر ، وقد قدم الدكتور الحوفي ستا وثلاثين كلمة لم ترد عن العرب اقترح إجازتها لتدل علي المعني نفسه قياسا علي ما سمع، فقال : " اقترح إقرار الكلمات الآتية ، قياسا علي نظائرها السائغة لتؤدي معاني جديدة تثري اللغة وتسعف المعبر والمترجم ، واقترح إصدار قرار بقياسية وزن فُعالة للدلالة علي بقايا الأشياء ونفاياتها ورديئها وما يتساقط منها عند المزاولة والمعالجة .. ومما ذكره من هذه الكلمات: الأُكالة : لما يبقي علي الخوان بعد الأكل ، والبُناية : لما يبقي من أدوات البناء بعد البناء كالطوب والرمل والجير ، والحُدادة لما يتبقي من الحداد بعد عمله. (السابق 45/3).

**ب** - قياسية المصدر الصناعي:

فقد أقر المجمع أنه " إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء "[i] وهذا النوع من المصادر سمعت منه ألفاظ عن العرب لكن النحاة لم يحكموا عليه بقياس أو سماع، ومما ورد عنهم، الجاهلية واللصوصية والرجولية والرهبانية، لكن ورد عن المولدين والمحدثين ألفاظ كثيرة علي هذه الصيغة، إذ تصاغ من الأسماء الجامدة والمشتقة، ومن المعربة والمبنية نحو الكمية والكيفية والمعية والماهية والهوية والفاعلية والمفعولية وغير ذلك كثير، يقول الشيخ أحمد الإسكندري في الاحتجاج لهذا القرار ووجه الاحتياج إليه لتلبية متطلبات الحياة المعاصرة:" لم يكن من طبيعة العرب في جاهليتها وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلل في البحث، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأي اسم كان عبروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم، ولما زاولوا العلوم وتعمقوا في البحث، اضطروا إلي وضع صيغة تدل في جملتها علي معني زائد علي اسم الجنس، مصدرا كان أو غير مصدر، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلي اسم الجنس كفيلة بهذا، وهي تدل علي الحال الزائدة عن أصل الحقيقة ، وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق ، وهم يريدون المعني المصدري، أو المعني الحاصل بالمصدر – أضافوا إلي ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلي الاسمية ، ليتمحض اللفظ لمعني المصدر.( مجلة مجمع اللغة 112/1).

**ج**- اشتقاق " فَعَل " من العضو للدلالة علي إصابته:

وقرار المجمع: " كثيرا ما اشتق العرب من اسم العضو فعلا للدلالة علي إصابته ، وقد نص أبو عبيد علي أن ذلك عام فيما يشتكي منه في الجسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل

علـي أنـه مطـرد وعلـي هـذا تـرى اللجنـة قياسـيته". ( فـي أصـول اللغـة39/1، ومجموعـة القرارات95).

فجمهور النحاة لم ينص علي قياسية اشتقاق فعل للدلالة علي المعني المذكور، لأن هذا من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، وهو قليل لا يقاس عليه عند النحاة وقرار المجمع يذكر وزنا بعينة للدلالة علي هذا المعني ، لكن الأفعال التي جمعها أعضاء اللجنة عن وزنين : " فعل " من العضو إذا كان ثلاثيا مثل : رأسه ودمغة وأنفه وجبهه أي : أصاب رأسه ودماغه وأنفه وجبهته ، ووزن فعلل " إذا كان العضو رباعي الجذر مثل: كرسعه وعرقبه وخرطمه. ولا شك أن هذا القرار يفتح مجالا كبيرا في وضع المصطلحات الطبية .

وقد تأتي الأقيسة الجديدة من وضع المجمعين، ولا ورود لها في كتب اللغة والنحو؛ لأنها تتعرض لظواهر لغوية لم تكن مألوفة في العربية في عصورها المتقدمة، أو لأنها تتسع في بعض الأصول التي لم يتعرض لها النحاة، ومن الأمثلة علي هذا النوع :

**أ-** تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها:

وقد صدر هذا القرار في الدورة الثانية أي في البدايات الأولي من أعمال المجمع ، ويعد من أهم القرارات التي أسهمت في تنمية اللغة واتساعها، والقرار يذكر ضوابط جديدة ، لكنها ليست منقطعة الصلة عما ورد لدى النحاة ومما ورد في نص القرار : " إذا لم تذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى ، فلذلك حالان :

الأولي: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر، علي حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعي وملحقه ومزيده .

الثانية: أن تكون المادة ثلاثية ، والمذكور حينئذ إما فعل ، وإما مصدر، وإما مشتق من الفعل:

فإن كان المذكور فعلا فهو إما متعد أو لازم ، فالمتعدي نصوغ له مصدرا علي وزن فَعْل " ما لم يدل علي حرفة. واللازم له أربع حالات .

1- إما أن يكون علي وزن " فَعِل " فنصوغ له مصدرا علي " فَعَل " ما لم يدل علي لون ، فيصاغ مصدره حينئذ علي وزن فُعْلَة بضم فسكون .

2- وإما أن يكون علي وزن فَعُل " فنصوغ مصدره علي فُعَالة أو فُعُولة.

وإما أن يكون علي وزن " فَعَل " فنصوغ له مصدرا علي فِعَال. ( مجموعة القرارات14-15). والقرار طويل، وضوابطه تعتمد علي ما ذكره النحاة من ضوابط في تصريف الأفعال وصياغة المصادر وأكثرها مما اختلفوا فيه ولم يتفقوا علي قياسيته، لكن القرار في مجمله يعد اجتهادا بضيف لقواعد اللغة أقيسة جديدة، وقد اعتمد كثير من القرارات المجمعية علي هذا القرار في إجازة ألفاظ لم ترد عن العرب، وسوف نتطرق لهذه الفكرة فيما بعد ، وقد أصدر المجمع قرارا آخر لتفعيل القرار السابق وإسهامه في تنمية الثروة اللغوية ، وذلك في الجلسة نفسها من جلسات الدورة الثانية ، ونص القرار : " يوضع في كل مادة لغوية في معجم المجمع جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرها وأفعالها تنفيذا لقرار المجمع في تكملة فروع مادة لغوية ورد بعضها في المجمعات ولم ترد بقيتها.( السابق 227 ، وقد أصدرت لجنة الألفاظ والأساليب قرارين في إطار استكمال المادة اللغوية انظر الألفاظ والأساليب 410/3 ، 415).

**ب-** قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرب:

وهو من أهم القرارات التي أصدرها المجمع، والحقيقة أن المجمع أصدر في هذا الموضوع أربعة قرارات، كان أولهما في الدورة الأولي من دورات انعقاده، ونص القرار علي جواز

الاشتقاق من أسماء الأعيان، وربط ذلك بالضرورة في لغة العلم، ثم صدر قرار آخر في الدورة الحادية والعشرين ينص علي أن يلتزم عند الاشتقاق من أسماء الأعيان بالقواعد التي سار عليها العرب ، ولم يفصل القرار هذه القواعد، وفي الدورة التاسعة والعشرين صدر القرار الذي يحدد هذه القواعد للاشتقاق من الجامد العربي والمعرب، وهي كما نص القرار:

في الاسم الجامد العربي:

1- إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده، فالباب فيه " نصر " ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف .

2- إما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه "ضرب"

3- وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل ، تبعا لما ورد من هذه المشتقات .

4- ويشتق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي علي وزن فعلل متعديا ، وعلي وزن تفعلل لازما .

5- وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال علي حسب القياس الصرفي .

ثانيا : في الاسم الجامد المعرب:

6 – ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي علي وزن" فَعَّل " بالتشديد متعديا، ولازمه " تَفَعّل ".

7- ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي علي وزن " فَعْلَل " ولازمة "تَفَعْلَل".

8- وفي جميع هذه المشتقات يقتصر علي الحاجة العلمية، ويعرض ما يوضع منه علي المجمع للنظر فيه. ( مجموعة القرارات العلمية19، وانظر: 18،16،76)

ثم جاء القرار الرابع في الدورة الرابعة والثلاثين ليجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير ضرورة.( السابق17).

وقد جمع الشيخ أحمد الإسكندري ما يزيد علي أربعمائة كلمة عربية تعد من أسماء الأعيان وقد اشتق العرب منها أفعالا أو صفات أو مصادر، ومع ذلك لم يجعلوا هذا الاشتقاق قياسا لقلة ما ورد من مشتقات الأعيان بالنسبة إلي ما ورد من مشتقات أسماء المعاني التي تعد بعشرات الألوف، ورأي الشيخ أنه " لم تقم عقبة في سبيل وضع مصطلحات العلوم الكيميائية والطبيعية والطبية والحيوية، أصعب من منع الاشتقاق من أسماء الأعيان، وبعد أن يورد الشيخ أمثلة مما ورد عن العرب في هذا الباب يقول : " فلم لا نقيس عليها فنقول " مُنَحَّس: من النحاس، ومُزَرْنخ: من الزرنيخ ، ومبلّر من البلّور ، ومقصدر من القصدير ، ومكهرب من الكهرباء ، وممغطس أو ممغنط من المغناطيس ..( مجلة المجمع1/223-268)، وغير ذلك من الكلمات التي صارت مألوفة شائعة في لغة العلم ، بل يكثر تداولها في اللغة المعاصرة .

ج- جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن:

" يجيز المجمع ما يجري علي الألسنة من حذف "ابن" من الأعلام المتتابعة في مثل: سافر محمد علي حسن ، وتضبط هذه الأعلام علي أحد الوجهين الآتيين :

1- يعرب العلم الأول بحسب موقعه ، ويجر ما يليه بالإضافة .

2- تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجري الوقف.( مجموعة القرارات36)

وهذا القرار هو أخر ما وصل إليه المجمع في هذا الموضوع، إذ صدر في الدورة الرابعة والأربعين، وكانت بداية هذا الموضوع في الدورة الثالثة ، فقد قدم الأستاذ عبد الرحمن تاج بحثا فيه ، ثم نوقش في الدورة الحادية والعشرين ، ثم في الدورتين: الحادية والثلاثين ، والثانية والثلاثين، وفي كل هذه الدورات قدم الأعضاء سبعة بحوث حول هذا الموضوع ، إضافة إلي مناقشات كثيرة تم تسجيلها في مطبوعات المجمع. (في أصول اللغة 164/1 -199 170/3 - 186 ومجلة مجمع اللغة1/ 12).

وهذا القرار يهدف إلي التيسير علي القراء والكتاب كما يري أعضاء لجنة الأصول ، والحكم الذي وصل إليه لم يقل به أحد من النحاة ، وفيه تغيير لظاهرة من الظواهر اللغوية الراسخة في تراث العربية وتاريخها ، لذلك لقي معارضة من بعض الأعضاء، وإذا كان القرار قد ذكر توجيهين لضبط هذه الظاهرة فإن المجيزين للقرار لا يتحدثون إلا عن التوجيه الثاني الذي يختار الإسكان .

**د-** جواز النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه :

وقرار المجمع: " يجوز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism وity بمعني النظرية أو النزعة أو الاتجاه ، ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق اللغوي.( السابق 394/4).

فزيادة الألف والنون قبل ياء النسب له ورود في اللغة ، لكن النحاة عدوا ذلك شاذا لا يقاس عليه ، لكن قرار المجمع ربط بين هذه الزيادة والدلالة علي معني محدد وذلك عند ترجمة المصطلحات العلمية ، واطراد الربط في القرار يعد من الأقيسة التي أضافها المجمعيون بهدف تنمية اللغة وجعلها قادرة علي التعبير عن متطلبات العصر وعلومه .

ونجمل هنا بعض القرارات التي تظهر أقيسة جديدة لا ورود لها في كتب النحو وذلك رغبة في عدم الإطالة :

- جواز استعمال ذات بمعني نفس أو عين توكيدا معنويا .
- جواز التعبيرات العصرية التي ترد فيها حتي علي غير ما ورد عن العرب مثل: لم يقرأ حتي الصحف.
- جواز المد عند التقاء الساكنين في مثل : اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن ، وذلك منعا للبس .
- جواز زيادة الواو بين "لابد" والمصدر المؤول بعدها مثل: لابد وأن يكون لهذه المشكلة حل.
- وضع الصيغتين: فَعْلة وفُعْلة ليصاغ عليهما ما يحتاج إليه من معان مستحدثة وبخاصة في مجال العلوم .
- جواز تصدر " مادام " الجملة مثل : مادام صاحب الاقتراح قد حضر فليناقش .
- جواز الجمع بين لم ولن ،أو لا ولن بالواو، مثل : إن صورتها لم ولن تغيب عني، وإن موقفك لا ولن يغير رأيي .
- جواز اقتران اسمين في تعبيرات المحدثين مثل : مباحثات السادات حسين ، وطيران مصر السودان .
- وضع الصيغة " فُعْلة " للدلالة علي معان محددة كأن تكون اسما للطائفة المجتمعة من الشيء ، ولما يتوسط ولموضع الفعل ، وللشيء القليل تيسيرا للمصطلح العلمي .
- وضع الصيغة " فَعُول " للدلالة علي الدواء ونحوه.

( انظر هذه القرارات في: أصول اللغة3/161،151،130،128، 851/4،537،364،363،392، ومجموعة القرارات 38).

ففي القرارات السابقة – وغيرها كثير– يقدم المجمع أقيسة جديدة تهدف إلي الاتساع في اللغة وتنميتها والتحكم في بعض ظواهرها، لتكون قادرة على التعبير عن متطلبات العصر.

وبعد فلعل هذا البحث يعطي صورة لتطور الظواهر اللغوية في العربية المعاصرة، من خلال أحكام القدماء التي لا تسمح بهذه الظواهر، وجهود المحدثين متمثلة في جهد المجمعيين في معالجة تلك الظواهر.

## الخاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى النتائج الآتية:

1-وضع علماء العربية الأوائل عدة ضوابط كلية للغة التي تستنبط منها القواعد، أهمها تحديد الزمان والمكان، ووضعوا ضوابط جزئية تتمثل في القواعد المستنبطة، وهذه الضوابط تصور الواقع اللغوي تصويرا دقيقا، حتى نهاية القرن الثاني الهجري.

2- توقف الأخذ عن العرب مع بدايات القرن الثالث الهجري، واكتفى العلماء بالمادة اللغوية التي جمعها أسلافهم، وبالضوابط التي وضعوها، وصارت الضوابط معايير يحتكم إليها في الحكم على ما يجدّ في اللغة من ظواهر، لذلك لم يعترفوا بتطور اللغة، ولا بالظواهر التي جدت فيها.

3- اللغة العربية – شأنها شأن جميع اللغات – لا تثبت على حال واحدة، فهي تخضع لسنة التطور، غير أن مستوياتها ليست سواء في سرعة التطور، ففي الصيغ والتراكيب يبدو التطور بطيئا، في حين يبدو سريعا في جانبي المعجم والدلالة.

4- اللغة العربية المعاصرة تشهد ما يمكن أن يسمى" التطوير اللغوي"، ويتمثل في جهود المجمعيين في التحكم في ظواهر اللغة، وقد يبدو هذا الأمر مرفوضا في رأي الوصفيين، لكنه واقع تقوم به المجامع اللغوية في كثير من اللغات، ولعل ما حدث في العبرية أوضح دليل على هذا التحكم في ظواهر اللغة.

5-انتهج المجمعيون عدة أسس في حكمهم على ما شاع من الظواهر الجديدة في العربية المعاصرة، وأهم هذه الأسس:

- الاتساع في السماع: فلم يلتزموا بالضوابط التي وضعها علماء اللغة الأوائل، فاعتمدوا على الحديث النبوي في إجازة بعض الظواهر، واعتمدوا على الأخذ عن المولدين والمحدثين.
- القياس على الشاذ: فأجازوا من الظواهر ما جاء على ما شذ لدى القدماء، وذلك إذا كانت شائعة في العربية المعاصرة.
- التخفف من بعض الضوابط والشروط التي وضعها النحاة.
- إنشاء أقيسة جديدة لم يتطرق إليها النحاة السابقون.

## قائمة المراجع


1- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، القاهرة، 1952م.
2- الإسترآبادي( رضي الدين)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ - 1985م.
3- أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، 1984م.
4- البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
5- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
6- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط2، دار الفكر، بيروت، 1318هـ - 1978م.
7- ابن رشيق، العمدة، مكتبة السعادة، القاهرة، د.ت.
8- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981م.
9- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: أحمد محمد قاسم، القاهرة 1976م.
10- عباس حسن، النحو الوافي، ط14، دار المعارف، القاهرة، 1999م.
11- عبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1964م.
12- فندريسن اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م.
13- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
14- المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروتن د.ت.
15- مجمع اللغة العربية، كتاب الألفاظ والأساليب، الأجزاء: 1، 2، 3، 4، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
16- ـــــــــــ كتاب في أصول اللغة، الأجزاء: 1 ، 2، 3، 4، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
17- ـــــــــــ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الأول.
18- ـــــــــــ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934م - 1984م) مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1984م.
19- محمد العمراوي، أصول النحو عند الفراء، رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة، 1992م.
20- ـــــــــــ الوصفيون ومعيارية النحو العربي، بحث منشور في مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس، المجلد الخامس، العدد الثالث، 1999م.
21- محمود السعران، علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، القاهرة، 1962م.
22- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان، 1978م.
23- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.